**محمود المعلم**

**مادة السياسات الاقتصادية**

**التكليف النهائي**

-----------------------------------

**أدوات السياسة المالية للدولة للتأثير في معدل النمو الاقتصادي**:

في الحقيقة توجد عدة أدوات سياسات مالية لزيادة الناتج المحلي القومي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي. أولاً، زيادة الإنفاق الحكومي على القطاع الإنتاجي ويكون ذلك من خلال تخصيص الدولة جزءاً من محفظتها المالية لإقامة مشاريع صناعية أو تجارية قد تسهم في زيادة إيرادات الدولة وخصوصاً في المجالات التي لم يقترب منها القطاع الخاص مثل مناجم الذهب أو الصناعات الثقيلة والعسكرية وبذلك تكون الدولة قد أسهمت بدعم دومينها الخاص التجاري وزيادة وارداتها فضلاً عن خلق فرص عمل وترميم ضعف القطاع الخاص. ثانياً، دعم الاستثمار والمشاريع الإنتاجية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية على شراء بعض السلع التنموية أو الجوهرية كالآلات والمواد الخام وهذا سيشجع أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال وأصحاب المصانع والمعامل على إقامة المزيد من المشاريع الإنتاجية فضلاً عن مضاعفة إنتاجهم. ثالثاً، تقديم الدولة امتيازات من دومينها الخاص لأصحاب المشاريع أو القادرين على إنشاء مشاريع تحتاجها الدولة لكنها غير قادرة على القيام بها مثل منح الدولة أرض ما أو بناء ما لمستثمر بأجرة مخفضة أو منح حق التنقيب للمستثمرين في مناجم الدولة مع نسبة ربح على ما قد يستخرجوه أو فتح الدولة المجال لإقامة مشاريع تجارية على دومينها العام مثل الشواطئ والغابات والمتاحف. رابعاً، العناية بتنمية وتطوير الموارد البشرية في الدولة وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم فضلاً عن المساعدات والإعانات المقدمة للأسرة التي يكون معدل الإنجاب فيها عال.

**أدوات السياسة المالية للدولة للتأثير في التوظيف والتشغيل**:

تعد البطالة واحدةً من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تسعى الدول للحد من معدلاتها وذلك من خلال تطبيق حزم سياسات متعددة تختلف بتباين البلدان وظروفها ومن حزم السياسات هذه نجد السياسات المالية وأدواتها. فمثلاً تعمد بعض الدول إلى استخدام أدوات السياسات المالية المقصودة مثل إطلاق برامج الأشغال العامة والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق نفع عام للدولة بالتوازي مع خلق فرص عمل للمواطنين ويكون ذلك من خلال تعبيد الطرقات وتوفير الإنارة لها وتطوير البنية التحتية من خلال مد خطوط الغاز والماء والكهرباء وإنشاء شبكات الصرف الصحي وما شابه. قد تلجأ الدول أحياناً إلى إنشاء مشروعات التوظيف العامة والتي تعتبر من أدوات السياسات المالية المقصودة كذلك إلا أن الغاية الأساسية من هذه المشاريع توفير فرص عمل بشكل مؤقت لعدد معين من العاطلين عن العمل ريثما يقوم القطاع الخاص باستيعابهم لاحقاً. بالإضافة إلى ما سبق فقد تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي كسياسة مالية للتأثير في العمالة وذلك بهدف ضخ مال نقدي جديد في السوق المحلي وزيادة القوة الشرائية مما سيدفع بعجلة الإنتاج والتصنيع ويشجع المستثمرين على إقامة مشاريع أو مضاعفة إنتاجهم وهذا سيؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي انخفاض نسبة البطالة. من السياسات المالية الداعمة أيضاً للعمالة هي تقديم التخفيضات الضريبية المشجعة على المشاريع الإنتاجية التي تساهم في تشغيل نسبة كبيرة من المواطنين.

**أدوات السياسة المالية للدولة للتأثير في الاستثمار الأجنبي والمحلي**:

يلعب الاستثمار الأجنبي والمحلي دوراً كبيراً في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والعدالة الاقتصادية لذلك تسعى الدول دائماً إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال سياسات مالية عديدة. أولاً، تقديم الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية المتعلقة بشراء بعض المواد الخام أو إنتاج بعض السلع المستخدمة في الصناعة وذلك بهدف تقليل الكلفة على المنتجين وبالتالي تشجعيهم على مضاعفة إنتاجهم فضلاً عن استقطاب مستثمرين محليين وأجنبيين. فمثلاً، قد تقدم الحكومة تخفيض ضريبي ممتاز على استهلاك الغاز للمصانع والمعامل التي تنتج أو تصنع مواداً في غاية الأهمية للدولة. ثانياً، قد تقوم الحكومة بدعم بعض السلع التنموية أو المواد الخام وذلك من خلال تخصيص جزء من نفقاتها التحويلية لتلك السلع والمواد مما سيؤدي إلى تخفيض أسعارها وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الدخول في مشاريع إنتاجية تستهلك تلك السلع مخفضة السعر بشكل أساسي أو شبه أساسي. ثالثاً، من السياسات المالية المشجعة لزيادة الاستثمار المحلي دون الأجنبي فرض رسوم جمركية كبيرة على استيراد بعض السلع كثيرة الاستهلاك في الدولة مما سيدفع المصانع والمشاريع الإنتاجية وأصحاب رؤوس الأموال المحليين باتجاه السعي نحو إنتاج تلك السلع لسد الطلب الموجود في السوق في ظل الحماية التي فرضتها لهم الدولة من التنافس الأجنبي. رابعاً وأخيراً، يمكن للحكومة أن تشجع على الاستثمار المحلي وذلك من خلال زيادة القوة الشرائية في السوق أو على الأقل تعويض ما تم اقتطاعه منها وذلك من خلال تسديد الحكومة لديون الدولة العامة الداخلية تجاه المقرضين المحليين مما سيدفع بعجلة النشاط الاقتصادي في السوق ويشجع على مزيد من الإنتاج.

**أدوات السياسة المالية للدولة للتأثير في مكافحة الفساد**:

يُعرَّف الفساد على أنه إساءة استخدام أصحاب الوظائف لمناصبهم بشكل يحقق لهم مزايا ونفع غير مشروع، ولمكافحة الفساد عادةً ما تتخذ الدول بعض الإجراءات والسياسات الرادعة والعقابية ومنها بعض السياسات المالية. فعلى سبيل المثال لو اعتبرنا أن أحد أسباب الفساد هو عدم رضا وعدم اكتفاء الموظف أو صاحب المنصب بدخله فيمكن عندها للدولة أن تقوم برفع نسبة الرواتب والأجور بشكل يراعي الفروق والتفاوت وفقاً لنوع الوظيفة وبالتالي فإن هذا قد يخفض نسبة من كان يلجأ للفساد أو الاختلاس من باب الحاجة. ومن السياسات المالية الممكن اتباعها في هذا السياق أيضاً زيادة نفقات الدولة على توسيع وتطوير فرق الرقابة والمساءلة في دوائر الدولة. ثالثاً، تعد الشفافية المالية من أبرز السياسات التي على الدولة اتخاذها لضبط الفساد المالي ورفع سوية المساءلة وذلك من خلال إعداد خطة موازنة عامة موحدة وشاملة مع إتاحة الوصول إليها من قبل جميع المواطنين مما سيصعب على من يحاول الانتفاع من إيرادات الدولة إخفاءها أو تغطيتها.

**أدوات السياسة المالية للدولة للتأثير في مواجهة الفقر**:

تعدُّ معدلات الفقر من أبرز التحديات الاقتصادية التي تسعى دول العالم الحديث إلى مواجهتها والحد منها والتخفيض من معدلاتها، وللقيام بذلك عادةً ما تتبع الدول سياسات مالية عديدة. أولاً، سياسات الدعم التلقائية والتي تهدف إلى دعم بعض السلع الأساسية في حياة جميع المواطنين مثل الخبز والزيت والسكر. ثانياً، قد تقوم الدولة بزيادة إنفاقها على ما يعرف بالمدفوعات التحويلية(المساعدات والمنح من غير مقابل) وذلك بغرض مساعدة ودعم معدومي الدخل من المواطنين والأسر القابعة تحت خط الفقر. ثالثاً، قد تعمد الدول إلى استخدام أدوات السياسات المالية المقصودة لمواجهة الفقر وذلك من خلال تخفيض المعدلات الضريبية بشكل عام فضلاً عن توفير إعفاءات ضريبية للمواطنين الذين لا يبلغ دخلهم الحد الأدنى للأجور المحدد في تلك الدول. رابعاً، قد تعمد الدولة إلى مكافحة الفقر من خلال زيادة نفقاتها على رواتب وأجور الموظفين في دوائر الدولة بالإضافة إلى فرضها تشريعات قانونية ترفع من الحد الأدنى للأجور لتحسين دخل العاملين في القطاع الخاص ولكن هذا الجزء لا يدخل في السياسات المالية في طبيعة الحال. خامساً وأخيراً، بما أن الفقر ونسب البطالة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً فمن السياسات المالية التي يمكن للدولة اتخاذها لتخفيض نسبة الفقر التوجه نحو خلق مزيد من فرص العمل وذلك من خلال إقامة برامج الأشغال العامة ومشاريع التوظيفات العامة فضلاً عن زيادة إنفاقها على دومينها التجاري والصناعي بغية تشغيل المزيد من العاطلين العمل وتوفير دخل لهم ينتشلهم من فقرهم.